الأمم المتحدة
S/PV.5570

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٥٧٠
الأربعاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فوتو – برناليس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بوريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان

06-62667 (A)


افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة يقدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فرهدي (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد كِنزو أوشيما، الممثل الدائم لليابان ورئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان.

وأود الترحيب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة إلى أفغانستان.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوشيما، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ هذا الصباح أن أقدم للمجلس تقريراً شفوياً عن البعثة التي قام بها أعضاء المجلس إلى أفغانستان في الأسبوع الماضي. بعثة مجلس الأمن المكونة من ١٠ أعضاء قامت بزيارة أفغانستان في الفترة من ١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. واستقرت البعثة في كابل، وسافرت من هناك إلى مدن مختلفة– قلعة، بالقرب من قندهار، في الجنوب، ومزار الشريف في الشمال. واضطررنا إلى إلغاء الزيارة المقررة لمدينة قندهار ذاتها، للاجتماع مع حاكم المدينة، نظراً للوضع الأمني السائد هناك. وفي طريق العودة، توقفت البعثة في إسلام أباد للاجتماع مع بعض كبار مسؤولي الحكومة الباكستانية.

أما بالنسبة لتنقلات البعثة داخل البلد، ونتيجة للشواغل الأمنية والقيود السوقية الأخرى، فقد سافر أعضاء البعثة على متن طائرات نقل عسكرية وأحياناً في طائرات مروحية عسكرية في ظل حماية مشددة قدمتها القوة الدولية للمساعدة الأمنية والبلدان المساهمة. بالنيابة عن البعثة، أود أن أعرب عن امتناننا العميق لحكومتي أفغانستان وباكستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمها ومساعدتها وحسن ضيافتها أثناء الزيارة.

في أفغانستان، أجرت البعثة مناقشات مكثفة مع الرئيس كرزاي ووزير الخارجية سبانتا والوزراء الرئيسيين الآخرين، والمدعي العام المعين حديثاً وبرلمانيين منتخبين وحكام المناطق وزعماء محليين آخرين وحكماء. واجتمعنا أيضاً مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والمجتمع الإنمائي والدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني. وقد سعت بعثة المجلس في هذه الاجتماعات واللقاءات مع وسائط الإعلام إلى إيصال رسالة إلى الأفغان وإلى المحاورين تتضمن، في جملة أمور، النقاط التالية.

النقطة الأولى التأكيد مجدداً على أن المجلس سيبذل قصارى جهوده للتأكد من أن المجتمع الدولي سيواصل تقديم الدعم لحكومة أفغانستان في الجهود التي تبذلها لتحقيق الاستقرار وبناء البلد، وهي عملية طويلة الأجل وتحتاج إلى التزام مستمر.

والنقطة الثانية التأكيد على أن مجلس الأمن يقدر تقديرا عاليا ملكية حكومة أفغانستان للأمر في التحول السياسي الناجح الذي تحقق في إطار عملية بون، التي أدت في نهاية المطاف إلى إبرام اتفاق أفغانستان، ويشجع حكومة أفغانستان على تحويل ملكيتها إلى مزيد من العمل لتنفيذ الاتفاق باطراد.

والنقطة الثالثة التأكيد على الحاجة إلى الأخذ بنهج شامل للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه أفغانستان، بما فيها الحالة الأمنية الآخذة في التدهور والفساد وحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية والاتجار بالمخدرات وزراعتها، ليتسنى لها تلبية توقعات وتطلعات السكان المشروعة.

والنقطة الرابعة تأكيد الدور المحوري والمحايد للأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك تنسيق الجهود في تنفيذ اتفاق أفغانستان.

والنقطة الخامسة التشجيع على تعزيز الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بين حكومة أفغانستان وحكومات البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين الآخرين، لا سيما حكومة باكستان، بوصفها مسائل هامة للغاية للتصدي للتحديات التي تواجهها أفغانستان وجيرانها في المنطقة.

ويجري الآن إعداد تقرير كامل عن البعثة، وسيقدم إلى المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس. وجرياً على العادة المتبعة، سيعمم بعد ذلك على جميع الدول الأعضاء، بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، في وقت مناسب لعقد جلسة مفتوحة بشأن هذه المسألة، يُتوقع أن تعقد في ٦ كانون الأول/ ديسمبر. وبصفتي رئيس البعثة، أود اليوم أن أعرض آرائي وانطباعاتي فيما يتعلق ببعض المسائل الهامة.

سأبدأ أولاً بتقييم عام. بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان هذه أول بعثة منذ ثلاث سنوات، حيث كانت آخر بعثة في عام ٢٠٠٣. وتسير الشراكة مع أفغانستان، إلى حد كبير، في مسارها الصحيح. تلك الشراكة التي بدأت في بون في أواخر عام ٢٠٠١، واستمرت من خلال مؤتمر طوكيو للإعمار المعقود في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، ومؤتمر لندن المعقود في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. كما أن تعزيز المكاسب التي تحققت أثناء هذه الفترة، المتمثلة في إنشاء مؤسسات ديمقراطية والتأكد من أنها قادرة على العمل، وفي الجهود التي تبذل لتحسين رفاه السكان، يمضي قدماً، على الرغم من الهشاشة والتحديات التي لا مناص منها، وهي واضحة لقادة البلد والشركاء الأجانب.

بيد أن التطور المقلق الذي حدث في عام ٢٠٠٦، المتمثل في زيادة عمليات التمرد الذي تقوده طالبان والعلل الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك زيادة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع بها، في ضوء وجود دولة ومؤسسات إقليمية لا تزال ضعيفة وهشة جداً، وخاصة في قطاع الأمن العام وسيادة القانون، وما صاحب ذلك من تفشٍ – حقيقي ومتصور – للفساد والإفلات من العقاب، قد شوه مرحلة ما بعد بون وأدى إلى انتشار القنوط وخيبة الأمل بين أبناء الشعب على نطاق واسع. بعبارة أخرى، يبدو أن ثقة الشعب الأفغاني بالمؤسسات والعمليات قد اهتزت أو ضعفت نوعاً ما، مما يثير بعض الشعور بالعودة إلى الوراء. كما أن زيادة انعدام الأمن في أنحاء من البلد، لا سيما في الجنوب والجنوب الشرقي، يؤثر، على نحو مقلق، على أعمال إعادة التأهيل والإعمار التي يقوم بها الأفغان والأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون.

وفي هذه الظروف، من المهم التشديد على نقطتين رئيسيتين، تتمثلان في: أن التزام المجتمع الدولي بدعم أفغانستان لا يزال قوياً ومستمراً؛ وأن الاتفاق الخاص بأفغانستان، الذي تملكه وتقوده أفغانستان، لا يزال وسيظل أفضل إطار استراتيجي للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، ولذلك، يتعين استمرار ضمان تنفيذه باطراد وأمانة.

إن الأمن العام هو المسألة الرئيسية الأولى التي تشغل أفغانستان. وبعد زيادة عدد الحوادث المتعلقة بالأمن في البلد حتى صيف هذا العام، توجد بعض الدلائل التي تدل على أن العنف المتصل بالتمرد والإرهاب، الذي ساد في معظم هذا العام، بدأ يتراجع إلى حد ما.

وقد قدمت لنا القوة الدولية للمساعدة إحاطة إعلامية وأخبرتنا أن عمليات الصدام المسلح بين المتمردين والقوات الأفغانية والقوات العسكرية الدولية انخفضت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وتنحصر أعمال التمرد في نحو ثلث مساحة البلد، في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية – وهي مساحة كبيرة جداً – بينما يعتبر ثلثا أفغانستان مستقرين نسبياً. بيد أن الحالة الأمنية لا تزال هشة في جميع أنحاء البلد، حيث خطر الهجمات الانتحارية وأشكال الإرهاب الأخرى التي تمارسها طالبان وحركات التمرد المسلحة والمجموعات المسلحة الأخرى تشكل تهديداً خطيراً لعملية بناء الدولة.

يجب التصدي للتمرد وأعمال الإرهاب الأخرى، حيثما اقتضى الأمر، بتدابير عسكرية قوية وتدابير لإنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف على الرغم من الخسائر التي تكبدتها. وينبغي الترحيب بانتشار القوة الدولية للمساعدة الأمنية الآن في جميع أنحاء البلد وتوليها دور القوة الدولية الرائدة في توفير الأمن، مع عدم وجود قوات عسكرية وقوات شرطة أفغانية وطنية قوية. وفي نفس الوقت، من المهم أن تتقيد حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف بأحكام القانون الإنساني الدولي، وأن تتجنب وقوع خسائر بين المدنيين وأن تحترم الثقافة والتقاليد المحلية.

ويجب أيضاً اتخاذ تدابير لمعالجة الإحباط المتزايد الذي يشعر به الأفغان العاديون. وقد قال الرئيس كرزاي – وردد محاورون أفغان آخرون هذا الرأي – إن فشل حكومة أفغانستان في إظهار قدرتها على توفير الأمن، وتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في الريف، زاد من الشعور بخيبة الأمل، وأسهم جزئياً في زيادة العنف. ووفقاً لما قاله محاورون عديدون، أن عدم وجود قوة شرطة قادرة على توفير الأمن وتفشي الفساد على نطاق واسع بين المسؤولين في مؤسسات الدولة والبلديات يثيران قلقاً خاصاً في هذا المجال.

واعترف الرئيس أيضاً بأن استمرار نفوذ أمراء الحرب والتغاضي عن أنشطتهم أسهما أيضاً في جعل الشعب الأفغاني يفقد الثقة.

وأشار جميع المحاورين إلى مدى خطورة مسألة المخدرات التي، وفقاً لما قاله الرئيس كرزاي ، نتيجة مباشرة لما يشعر به الشعب الأفغاني من قنوط. من الضروري أن نولي أولوية هامة لمعالجة جميع هذه القضايا. وينبغي للحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، أن تتخذ خطوات فورية وفعالة بهدف إعادة الثقة بين أفراد الشعب الأفغاني.

والنقطة الثالثة التي أود أن أتعرض لها هي إعادة الإعمار. على أفغانستان، كما قال الرئيس كرزاي، أن تبدأ في عملية إعادة الإعمار، ليس من الصفر فحسب، بل من دون الصفر بكثير، وذلك بسبب سنوات الصراع والأضرار

التي لحقت بالبلاد. وبناء على هذه الخلفية، لا بد وأن نثني على الجهود والإنجازات التي حققتها الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني. وكما أشرنا، إنه في وجه هذه التحديات المتزايدة، يبقى اتفاق أفغانستان أفضل إطار للتعاون ولتحقيق الآمال. ومن الضروري أن يفي الأفغان بنصيبهم من الالتزام بمحاربة الفساد وتطبيق سيادة القانون وبناء ثقافة احترام حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة. ولا بد من تشجيعهم عل ممارسة هذه العملية وتحمل المسؤولية في هذه المرحلة الحاسمة لتعزيز السلام بعد سنوات من الحرب والبؤس في تاريخهم الحديث.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن أفغانستان بحاجة إلى المزيد من الدعم والمساعدة المتواصلة من المجتمع الدولي لتحقيق إنجازات سريعة ولمواصلة التقدم على المدى البعيد. وهذا هو الجانب الآخر من الالتزام باتفاق أفغانستان. وبدون هذا الدعم، لن تكون هناك ضمانة، بعد بكل هذا الاستثمار الهائل من المجتمع الدولي الذي دفع هذا الثمن بما في ذلك من الأرواح البشرية، لئلا تنزلق أفغانستان إلى الصراع من جديد وتصبح دولة فاشلة.

وفي هذا الإطار، من المنتظر أن تلعب آلية تنفيذ اتفاق أفغانستان، وهي مجلس التنسيق والمراقبة المشترك، دورا رئيسيا في هذه العملية. ولقد حضر أعضاء البعثة الاجتماع الثالث لهذا المجلس الذي قدم فيه ونوقش الاستعراض الأول لمنتصف المدة. ونتفق مع الآراء التي أعرب عنها مشاركون كثيرون في ذلك الاجتماع بخصوص انتقال اتفاق أفغانستان إلى العمل الجاد وبذل الجهود المتواصلة لتنفيذه من خلال التوجيه السياسي العام لهذا المجلس.

والجانب الآخر الذي أود التعرض له هو مجال حقوق الإنسان. لقد عبر أعضاء لجنة حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية عن قلقهم إزاء الأثر السلبي لتدهور الحالة الأمنية على أوضاع حقوق الإنسان لا سيما حقوق المرأة بصورة خاصة. ويجب على الحكومة الأفغانية وكذلك المجتمع الدولي زيادة تركيزهما على مسألة حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمسألة النهج الإقليمي، فمن الواضح أن حل المشاكل الأفغانية يتطلب التركيز على البعد الإقليمي للمشاكل، سواء كانت في المجال الأمني أو غيره. ولذا فإن المؤتمر الإقليمي الثاني للتعاون الإقليمي المعني بأفغانستان، الذي عقد لتوه في نيودلهي، كمتابعة لبعثتنا إلى كابل، رغم وقوعه خارج الولاية المباشرة للمجلس، جاء في وقته ويحظى بأهمية خاصة. ونأمل من هذه الجلسة والمبادرات الأخرى المماثلة أن تعزز التعاون الإقليمي من أجل إعادة بناء أفغانستان.

إن النهج الإقليمي ذو أهمية خاصة من المنظور الأمني. ويعتبر تعزيز الثقة والتعاون بين حكومة أفغانستان وشركائها من دول الجوار ذو أهمية بالغة وحاسمة للأمن والسلام في المنطقة حسب ما أشار إليه مرارا وتكرارا عدد من محادثينا الأفغان. ورغم أن القضايا المعنية هنا معقدة وحساسة، فقد طمأنتنا ملاحظات الرئيس كرزاي ووزير الخارجية الباكستاني، السيد خان. إذ ركز الرئيس كرزاي على أن أفغانستان تريد علاقات مثالية مع باكستان. بينما كرر وزير الخارجية السيد خان أن باكستان تود أن تحظى أفغانستان بالاستقرار.

وتتطلب هذه العلاقة العابرة للحدود الرصد الدقيق لمتابعة التطورات في أفغانستان. وقد شجعنا استعداد الطرفين للتعاون معا، لعقد جمعيات كبرى ''لويا كيرغا'' لممثلي البلدين عبر الحدود، وفقا لما اتفق عليه رؤساء البلدان الثلاثة: أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة.

ولقد أعدنا التأكيد على أهمية دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في تنسيق تنفيذ اتفاق

أفغانستان. وأعتقد أنه ينبغي تعزيز دور البعثة التنسيقي بغية الإسراع في تنفيذ اتفاق أفغانستان. وفي هذا المجال، نقدم دعمنا التام لتوسيع عمل البعثة ليمتد إلى بقية المقاطعات.

ونود أن نشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد توم كوينغز، ومعاونيه من موظفي البعثة وغيرهم من الموظفين الذين يعملون بصورة يومية في الميدان في ظل بيئة بالغة الصعوبة وغير آمنة ومجهدة للغاية، وهي أفغانستان اليوم. ونود أن نشكرهم على جهودهم التي لا تكل والتزامهم ببعثتهم.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني الشخصي لجميع أعضاء البعثة لتعاونهم معي شخصيا وللإسهامات التي قدموها أثناء مناقشاتنا مع محادثينا الأفغان وغيرهم. وأشكرهم بصورة خاصة على صبرهم خلال تنقلات البعثة، لا سيما عندما كنا نتنقل في مروحيات وطائرات عسكرية مرتدين البزات الواقية من الرصاص والخوذ خلال جميع تلك الرحلات. وأود كذلك أن أتقدم لهم بالشكر لحسن صحبتهم أثناء البعثة.

هذه هي إحاطتي الشفوية. وكما أشرت، سنعد تقريرا للمجلس يتضمن عددا من التوصيات لمناقشها بصورة كاملة في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكرا للسفير أوشيما على إحاطته المفيدة.

أود باسم المجلس أن أعرب عن شكرنا وامتناننا لجميع أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي ترأسها بجدارة السفير أوشيما، على الطريقة التي قاموا بها بمسؤولياتهم الهامة نيابة عن المجلس.

وبذلك يكون المجلس قد أنهى المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وسيعقد الاجتماع المقبل لمناقشة التقرير المكتوب في التاريخ الذي سيتم الاتفاق عليه في المشاورات مع أعضاء مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.